

صلاحيات وقيود هيئات التدقيق الحكومي الساعية للحد من الفساد المالي: مقارنة بين الجزائر وسنغافورة

Powers and Limitations of Government Audit Bodies Seeking to Curb Financial Corruption: A Comparison between Algeria and Singapore

ط.د. شاهدي إيمان¹ / مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)،

chahdi.imane@univ-ouargla.dz

أ.د. كيجلي عائشة سلمة / مخبر دور الجامعة والمؤسسة في التنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)،

selmaboussar@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/10

تاريخ القبول: 2024/12/04

تاريخ الاستلام: 2024 / 10 / 15

ملخص

يمثل التدقيق الحكومي أحد أهم الآليات المعتمد عليها للتأكد من مدى رشادة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة في الإدارات الحكومية. وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الفعال الذي يقوم به مجلس المحاسبة كأحد الأجهزة التي تقوم بالتدقيق الحكومي للحد من الفساد المالي بالمؤسسات العمومية الجزائرية، وذلك من خلال مقارنة هذا الدور مع تجربة مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد لدولة سنغافورة. وقد توصلنا إلى أن مجلس المحاسبة وبالرغم من الصلاحيات المخولة له إلا أن دوره في الحد من الفساد المالي في المؤسسات العمومية الجزائرية يبقى محدودا مقارنة بمكتب التحقيقات CPIB، وذلك لكون مجلس المحاسبة جهاز متخصص يتولى وظيفة الرقابة المالية البعيدة على الأموال العمومية فقط.

الكلمات المفتاحية : : تدقيق حكومي، مجلس المحاسبة، فساد مالي، مؤسسات عمومية جزائرية، تجربة سنغافورة.

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

Government auditing is one of the most important mechanisms relied upon to ensure the rational use of available material and human resources in government departments. This study aims to shed light on the effective role played by the Audit Council as one of the bodies that conduct government audits to reduce financial corruption in Algerian public institutions, by comparing this role with the experience of the Corruption Investigation Bureau of Singapore. We have concluded that the Audit Council, despite the powers granted to it, its role in reducing financial corruption in Algerian public institutions remains limited compared to the CPIB, because the Audit Council is a specialized body that only undertakes the function of post-financial oversight of public funds.

Keywords: Government auditing, Audit Board, financial corruption, Algerian public institutions, Singapore's experience.

Jel Classification Codes : L53 ؛ L78 ؛ M00.

¹ المؤلف المرسل: شاهدي إيمان ، الإيميل: chahdi.imane@univ-ouargla.dz

I - تمهيد :

مع بدايات القرن العشرين وتزامنا مع ظهور المؤسسات العليا للتدقيق، بدأ الاهتمام بالتدقيق الحكومي من قبل الباحثين والمهتمين في المجال. حيث أصبح التدقيق الحكومي لا يقتصر فقط على فحص العمليات، بل تعدّى ليصل إلى فحص وتقييم الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في الإدارات الحكومية، إضافة إلى التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها. ومما لاشك فيه أن التدقيق الحكومي يعدّ أحد الآليات الفعالة للحدّ من ظاهرة الفساد المالي على مستوى المؤسسات الإدارية، حيث أصبحت هذه الظاهرة تثير قلق ومخاوف الحكومات والشعوب على حدّ سواء؛ فقد بات الفساد بكل أنواعه عائقا أمام التنمية الاقتصادية والبشرية، وفي الجزائر أُسندت مهمة مكافحة هذه الظاهرة والحدّ منها إلى مجموعة من الهيئات التي تعنى بمختلف أشكال الفساد على غرار المفتشية العامة للمالية والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى مجلس المحاسبة الذي يعدّ جهاز مختص مستقل، فهو جهة قضائية إدارية متخصصة يتولى وظيفة الرقابة المالية اللاحقة على الأموال العمومية مهما كان وصفها القانوني.

1.I - إشكالية البحث :

ما مدى قدرة مجلس المحاسبة في اكتشاف الفساد المالي بالمؤسسات العمومية في الجزائر والحدّ منه؟

2.I - فرضيات البحث :

بناء على الإشكالية المطروحة تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- يعتمد مجلس المحاسبة على رقابة وقائية للحدّ من الفساد المالي بالمؤسسات العمومية الجزائرية؛
- تعدّ تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد المالي تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها من قبل مجلس المحاسبة؛

- لمجلس المحاسبة صلاحيات محدودة مقارنة بمكتب التحقيقات في ممارسات الفساد السنغافوري.

3.I - أهداف البحث :

- التطرق إلى مفهوم الفساد المالي، الأشكال، الأسباب والاثار المترتبة عنه؛
- تغطية مفهوم التدقيق الحكومي وبيان أهدافه؛
- تسليط الضوء على مدى قدرة مجلس المحاسبة للتصدّي لظاهرة الفساد المالي بالمؤسسات العمومية في الجزائر؛
- استخلاص أهم النتائج المحققة عبر سنوات من قبل دولة سنغافورة في مجال مكافحة الفساد المالي.

4.I - منهجية البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل للأهداف المرجوة من الدّراسة، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال تسليط الضوء على تجربة سنغافورة التي تعدّ أحد التجارب الناجحة للحدّ من الفساد المالي. إضافة إلى استخدام أداة المقابلة المباشرة مع مجموعة من موظفي مجلس المحاسبة بالغرفة الاقليمية لولاية ورقلة لرصد إجاباتهم حول الواقع المطبق في المجلس.

5.I. – الدراسات السابقة :

تناولت عدّة دراسات سابقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة موضوع صلاحيات وقيود هيئات التدقيق الحكومي الساعية للحد من الفساد المالي، إضافة إلى دراسات تناولت التجربة السنغافورية كتجربة رائدة في مجال مكافحة ظاهرة الفساد. وفيما يلي نستعرض بعض الدراسات التي رأينا أن لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة.

■ دراسة (شتوان، 2022) بعنوان "الرقابة البعيدة لمجلس المحاسبة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر". حاولت الباحثة في هذه الدراسة تحديد دور مجلس المحاسبة في متابعة المخالفات المالية للمؤسسات والهيئات العمومية لمواجهة الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن مجلس المحاسبة هيئة مهمة وُضعت لمحاربة مختلف مظاهر الفساد المالي على مستوى هيئات ومؤسسات الدولة، ويظهر دور المجلس من خلال إجراءاته لعملية رقابة التسيير التي تستهدف رقابة مدى شرعية النشاط المالي للمصالح والهيئات العمومية.

■ دراسة (Zegervan, 2021) بعنوان Singapore's Corrupt Practices Investigations Bureau: Guardian of Public Integrity.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الفعال لمكتب التحقيقات السنغافوري في استئصال الفساد المنتشر في البلد منذ عقود، وكيف أصبحت التجربة السنغافورية مصدر إلهام للحكومات في آسيا وخارجها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن مكتب التحقيقات ليس مجرد مؤسسة بل هو مثال لسيادة القانون والعدالة.

■ دراسة (قراوي، 2020) بعنوان "عرض التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد كتجربة رائدة عالمية". تناولت هذه الورقة البحثية تحديد كيف استطاعت دولة سنغافورة أن تجعل مستوى الفساد منخفض بها وما نتائج ذلك على مختلف جوانب الحياة، حيث خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن الإرادة السياسية ومكتب التحقيقات الذي يتمتع بالنزاهة والصرامة والاستقلالية التامة ساهم في جعل البلد يتصدر قائمة أفضل اقتصاديات في العالم.

■ دراسة بعنوان (Vincent, 2018) بعنوان: An overview Of Singapore's Anti-

Corruption Strategy And The Role Of the CPIB In Fighting Corruption.

سعت هذه الدراسة إلى تناول تاريخ حرب سنغافورة ضد الفساد واستراتيجيتها الوطنية للتعامل معه. مع التأكيد على الآثار السلبية للفساد، إضافة إلى إبراز الدور الهام لمكتب التحقيقات السنغافوري لمكافحة الفساد والحد منه. وهدفت الدراسة أيضا إلى إبراز تجربة سنغافورة كنموذج ناجح يمكن تبنيه من طرف دول العالم بما يتناسب والتشريعات المحلية للدول، ومن أهم توصيات الدراسة أنه لابد من تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية، المجتمع المدني والقطاع الخاص واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير التدريب المستمر للموظفين.

■ دراسة (مسعود، 2018) بعنوان "دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام من الفساد في التشريع الجزائري". تناولت هذه الورقة البحثية إلى محاولة معرفة الأليات التي كلفها المشرع الجزائري لمجلس المحاسبة لحماية المال العام من أشكال الفساد المالي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الورقة البحثية هو أن تبعية المجلس للسلطة التنفيذية وعدم استقلاله يعتبر عائقا أمام أداء مهامه الرقابية، إضافة

لعدم وجود آليات فعالة رادعة للحد من ظاهرة التقصير والتهاون والإهمال في التسيير المالي وكذا الانحرافات المالية.

II الخلفية النظرية للفساد المالي

يعدّ الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها كافة المجتمعات، خاصة الفساد ذو الصبغة المالية، الذي أضى يشكّل مصدر قلق في الإدارات العمومية للدول، وبالتالي لابدّ من دراسة الأسباب وإيجاد الحلول.

II-1- تعريف الفساد المالي

الفساد ظاهرة مركبة ومتشابكة، فهي ترتبط بالكائن الحي وبالأخص سلوكه. فالفساد سلوك منحرف عن الاستقامة والاعتدال. فهو التحول من الحالة الطبيعية إلى الحالة المتفسخة غير المقبولة (كعبوش، 2017، صفحة 144). ويعرف الفساد بأنه: "انحراف عن الصواب وارتكاب ما لا يجوز القيام به، فالفساد ضدّ الصلاح والصواب، فقد يكون ماديا أو عن طريق استغلال الوظيفة أو المنصب للكسب الخاص" (مولاي، 2017، صفحة 09). كما يعرفه البنك الدولي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لمصلحة خاصة"، كما يمكن تعريفه بأنه: "استخدام المنصب العام للحصول على مكاسب خاصة أو بعبارة أخرى استخدام الموقف الرسمي أو الرتبة الرسمية من قبل صاحب المنصب لصالحه الشخصي. فظاهرة الفساد ينتج عنها سلوكيات أهمها: الرشوة، الاحتيال، الابتزاز" (Myint, 2000, p. 35). فمن التعريف لا ينبغي الاستنتاج بأن الفساد يكون فقط في أنشطة القطاع الخاص، بل هذه الظاهرة موجودة حتما في القطاعين العام والخاص" (Tanzi, 1998, p. 08).

وإجمالا يمكن تعريف الفساد بأنه: سلوك يشمل كل الأنشطة والسلوكيات غير الأخلاقية التي تخص سوء استخدام المنصب العام أو الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

أما الفساد المالي فيعرف على أنه: "سلوك غير سوي، ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه لتحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة، ويظهر عادة هذا السلوك في شكل جرائم ومخالفات كالرشوة، السرقة وسوء استعمال المال العام" (الشاذلي، 2021، صفحة 14). ومن أهم أشكال الفساد المالي نجد:

- الرشوة: قيام موظف بعمل أو الامتناع عنه مقابل الحصول على قيمة مادية، ويكون هذا العمل ضمن وظيفته أو اختصاصه (خضر، 1999، صفحة 223)؛
- الاختلاس: تعدّ جريمة الاختلاس أحد الجرائم التي حظيت باهتمام المشرع الجنائي، فهي استلاء الموظف على الممتلكات أو الأموال العامة الموكلة قانونا له وبشكل رسمي بسبب أو بمقتضى منصبه (Svend H, 1942, p. 411)؛
- نهب المال العام: هو استخدام موارد وأموال الدولة دون وجه حق تحت مسميات مختلفة، إضافة إلى استخدام الصلاحيات الممنوحة بشكل مخالف للتعليمات (الشافعي، 2020، صفحة 65).

II-2- أسباب الفساد المالي

تنوع الأسباب والدوافع المؤدية للقيام بفعل الفساد عامة والفساد المالي خاصة. فقد أصبح الفساد المالي اليوم منتشرا في كلّ جوانب الحياة اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا.

فمن أبرز أسباب الفساد المالي ما يلي (سكالك، 2012، صفحة 44):

- وجود البيروقراطية في المؤسسات العمومية؛
- عدم وجود عقوبات رادعة في حق مرتكبي أفعال الفساد المالي؛
- عدم قيام مؤسسات الاعلام بدورها كما يجب، بفضح الفساد والمفسدين؛
- تدني المستوى المعيشي، وانخفاض مستويات الأجور وبالتالي يبحث الموظف عن مصادر أخرى لتغطية احتياجاته؛
- غياب العدالة، الشفافية والمساءلة؛
- ضعف وانعدام الضمير المهني لدى بعض الموظفين، مما يؤدي بهم إلى ارتكاب الفساد المالي؛
- تمتع المسؤولين السامين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع لسلطة المساءلة والعقاب.

II-3- الآثار المترتبة عن الفساد المالي

من أهم النتائج والآثار المترتبة عن الفساد المالي نذكر ما يلي (دوداح، 2014، صفحة 159):

- ضعف النمو الاقتصادي؛
- الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال المحلية؛
- عدم احترام القوانين والضوابط التي تحكم الدولة، مما ينتج عنه ضعف الايمان بمبدأ القانون فوق الجميع؛
- يؤدي الفساد إلى انهيار القيم والمبادئ الاجتماعية، مما يؤدي إلى انتشار الجريمة.

III- ماهية التدقيق الحكومي

يلعب التدقيق الحكومي دورا حيويا في تحقيق الشفافية، المساءلة وتحسين أداء الحكومات ومؤسساتها، فهو أداة لتحقيق النزاهة والتحسين المستمر في الإدارة العمومية من خلال الكشف عن أي فساد محتمل في العمليات أو المعاملات المالية والإدارية. من خلال الفقرات الموالية يتم الوقوف على ماهية التدقيق الحكومي، وهذا من خلال التعريف به وذكر لأهم أهدافه، ومن ثم الإشارة للهيئات المشرفة على التدقيق الحكومي في الجزائر بالتركيز على مجلس المحاسبة.

III-1 تعريف التدقيق الحكومي

تعدد تعاريف التدقيق الحكومي بسبب تزايد الاهتمام التي حضي به في الدول المختلفة من خلال محاولة إيجاد نظام فعال وكفء للإدارات الحكومية، حيث يعرف التدقيق الحكومي بأنه: "فحص كفاءة وفعالية أنشطة الوحدات الحكومية، والتأكد من استخدامها للموارد الموضوعة تحت تصرفها على نحو اقتصادي" (جمعة، 2009، صفحة 74). ويعرف أيضا بأنه: "الامتداد إلى ما هو أبعد من الخضوع للقوانين والأنظمة التي تحكم استخدام الأموال العامة وبقية الموارد الأخرى، حيث أن التدقيق الحكومي يركز على تجنب الانفاق أو الاستخدام غير العقلاني للموارد، الأموال والممتلكات العامة من أجل تحقيق الأهداف التي من أجلها تم إتاحة هذه الموارد" (بربري و بن بوعلي، 2017، صفحة 41).

ويعرف التدقيق الحكومي بأنه: "أداة ووسيلة لتحديد كيفية استخدام الموارد العامة المتاحة، إضافة إلى قدرته لتعزيز الشفافية والمساءلة، حيث يلعب التدقيق الحكومي دورا هاما للحدّ من ظاهرة الفساد وذلك من خلال قدرة المدققين والخبراء على اكتشاف التقارير المالية الاحتيالية" (Binlin, 2012, p. 164).

وإجمالاً يمكن تعريف التدقيق الحكومي على أنه عملية تقييم مستقلة للأنشطة والمعاملات المالية والإدارية للمؤسسات الحكومية. تهدف إلى التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح، وتقييم فعالية الإدارة المالية والأداء المبرمج، والكشف عن أي مخاطر محتملة.

III - 2 أهداف التدقيق الحكومي

تتلخص أهداف التدقيق الحكومي فيما يلي (بن العربة ، 2017 ، صفحة 12):

- التقليل من الفساد من خلال الحدّ من عمليات الغش، الاختلاس، السرقة والإهمال؛
 - مراقبة مدى تنفيذ الموازنة العامة للدولة من ناحية الإيرادات والنفقات وذلك في إطار القوانين واللوائح الموضوعة؛
 - تدقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك بهدف التأكد من مدى استخدام الوحدة الحكومية للأموال والموارد البشرية بطريقة مثالية وملائمة؛
 - تزويد السلطة التشريعية بالبيانات والمعلومات الأكيدة؛
 - فحص الحسابات والتأكد من دقة البيانات المحاسبية والتقارير المالية، فضلا عن الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها؛
 - التحقق من مدى تحقيق النتائج المخطط والمرغوب فيها بفعالية تامة.
- ### III - 3 الهيئات المشرفة على التدقيق الحكومي في الجزائر

من أجل ضمان الحفاظ على المال العام وترشيد انفاقه، تمّ إنشاء مجموعة من الهيئات المالية والقانونية التي تعنى بمتابعة أنشطة المؤسسات التابعة للقطاع العام في الجزائر، وتهدف كلّ هذه الهيئات إلى ضمان النزاهة والشفافية في إدارة الموارد المالية والبشرية، ويمكن التمييز بين نوعين من الهيئات هما (خبيطي، 2021، صفحة 45):

- هيئات الرقابة والتدقيق التابعة لوزارة المالية: وتتمثل في المحاسب العمومي، المراقب المالي والمفتشية العامة للمالية.
- مجلس المحاسبة: ويعدّ مجلس المحاسبة من أهم المؤسسات الرقابية التي أعطى لها المشرع الجزائري أهمية كبيرة؛ نتيجة للاستقلالية التي يتمتع بها المجلس ونتيجة لنظامه القانوني؛ حيث أنه يمثل هيئة قضائية وإدارية في نفس الوقت، وقد أوكلت له مهمة الرقابة البعيدة لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية (بن الدين، 2017، صفحة 05).

• التعرف بمجلس المحاسبة

يعتبر المشرع الجزائري مجلس المحاسبة بأنه أعلى هيئة في البلاد التي تعنى بالرقابة البعدية على الأموال العمومية (سني، 2014، صفحة 118). فهو "هيئة رقابية تتمتع بالاستقلال المالي في تسييره وتنظيمه، حيث يزود بالموارد المالية والبشرية الضرورية لعمله" (عصام، 2023، صفحة 115).

• أهداف مجلس المحاسبة

يهدف مجلس المحاسبة وفقا للمواد 86.72.71.69 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة إلى بلوغ الأهداف التالية (بوسعيد، 2015، صفحة 74):

- الكشف عن المخالفات المالية في حال ارتكبت أثناء تنفيذ الميزانية؛
- التحقق من تطبيق السلطة التنفيذية للقوانين، وعدم اجحافها في فرض الضرائب؛
- تبرير الإيرادات والنفقات العمومية والالتزامات الخاصة بها؛
- تحقق مجلس المحاسبة من الجودة في أعماله الرقابية؛
- معرفة ما إذا كانت الوحدة الإدارية مؤهلة لاستخدام الأموال العمومية؛
- يقدم المجلس اقتراحات وتوصيات من أجل ضمان السير الحسن والأمثل لأموال الدولة والميزانية العامة؛
- إبلاغ السلطات بما توصل إليه من نتائج بمدى مطابقة السجلات التي تُمنح من طرف الدولة مع الإيرادات المتحصل عليها مقابل تلك النفقات.

• كيفية عمل مجلس المحاسبة أثناء أداء مهامه

يمارس مجلس المحاسبة مهمته الرقابية على أساس الوثائق المقدمة له أو فجائيا أو بعد التبليغ. فهو يتمتع بحق الاطلاع على الوثائق التي من شأنها أن تسهل رقابة العمليات المالية والمحاسبية. كما أن لمجلس المحاسبة صلاحيات التحري، كما يحق لقضاة مجلس المحاسبة الدخول إلى كل المحلات التي تشملها أملاك جماعة عمومية أو هيئة خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة عندما تتطلب التحريات ذلك. كما يقوم مجلس المحاسبة باستشارة اختصاصيين أو تعيين خبراء من أجل إفادة المجلس ومساعدته في أعماله الرقابية. ويختتم مجلس المحاسبة مهامه الرقابية بإصدار تقرير موجه إلى مسؤولي الهيئات التي كانت محل رقبته، وكذلك إلى السلطات المعنية، فمن صلاحيات المجلس اصدار عقوبات مالية (غرامات مالية) في حق المسؤول أو العون المدان (بن الدين، 2017، الصفحات 11-12-13).

IV- دراسة مقارنة بين تجربة سنغافورة والتجربة الجزائرية في استخدام التدقيق الحكومي للحد من الفساد المالي :

من أجل رصد فعالية التدقيق الحكومي في الحد من الفساد المالي في الجزائر، ارتأينا عقد مقارنة بين التجربة السنغافورية والتجربة الجزائرية، باعتبار تجربة سنغافورة تجربة رائدة يحتذى بها على الصعيد

العالمي لما حققته من نجاح باهر نتيجة لمجموعة من العوامل المترابطة التي تبنتها الحكومة السنغافورية بعناية ودقة.

تمّ الاعتماد على المقارنة ما بين تجربة دولة سنغافورة وما هو مطبق من قبل مجلس المحاسبة في الجزائر ميدانياً، بهدف تحديد مدى قدرته في اكتشاف الفساد المالي بالمؤسسات العمومية الجزائرية والحدّ منه. وبعد مقابلة ميدانية مباشرة مع مجموعة من موظفي مجلس المحاسبة بالغرفة الإقليمية لولاية ورقلة والاعتماد على معطيات ثانوية مستمدة من تجربة دولة سنغافورة بناء على مجموعة من الدراسات السابقة وما هو منشور عبر شبكة الانترنت، توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

1.IV. عرض التجربة السنغافورية في الحدّ من الفساد المالي

تميّزت دولة سنغافورة بتجربتها الناجحة في استخدام التدقيق الحكومي للحدّ من الفساد المالي من خلال تنصيب مكتب التحقيقات كمكتب وحيد، والذي تمّ تأسيسه سنة 1952 وهو هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في جرائم الفساد على مستوى القطاعين العام والخاص (صباغ و بن أشهنو، 2020، صفحة 65). وتتمثل معالم هذه التجربة فيما يلي:

• الاستراتيجيات المنتهجة في مكافحة الفساد المالي

ارتكزت الاستراتيجية السنغافورية في مكافحة الفساد المالي على جملة من المسلّمات التالية (لطفي، 2015):

- زيادة مرتبات الموظفين في الدّولة بحيث تكون كافية لتوفير مستوى حياة كريمة؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية والحدّ من المستندات المطلوبة للحصول على الخدمة مع وضع مدونة إجراءات واضحة؛
- التضييق من السلطة التنفيذية للموظف، لأنّ التوسع في السلطة التقديرية للموظف سبب من أسباب إضعاف الرقابة في عمله؛
- ارتكاز النظام السنغافوري في مكافحة الفساد على دعامين أساسيتين؛ الأولى سياسة وقائية والثانية هي سياسة الكشف عنه ومعاقبة العون المدان؛
- الحدّ من تعامل الموظفين بالمال، فالرسومات والغرامات تُدفع إلكترونياً. وذلك لتقليل لمس الموظف للأموال؛
- إنشاء هيئة لمراجعة تاريخ الأفراد قبل توظيفهم في مناصب قيادية أو سياسية بسبب شبهة الفساد؛
- الاعتماد على مخبرين من الجمهور والموظفين ومصلحة الضرائب لكشف الفساد؛
- تحديد أجل 6 أشهر لتفصل المحكمة في قضايا الفساد وعدم تأجيلها؛
- الاطلاع على الحسابات المصرفية لموظفين.

• مهام مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد CPIB

فيما يلي أهم مهام مكتب التحقيقات السنغافوري في سبيل بلد خالي من الفساد (قراوي، 2020، صفحة 125):

- التحقيق في أي فساد سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص؛
- الكشف في سياق تحقيقاته عن مناطق معرضة للفساد؛
- التواصل مع المجتمع لنشر رسالة مكافحة الفساد من خلال جملة من المبادرات كالحملات التوعوية والتعاون مع وسائل الاعلام، أيضا فتح موقع إلكتروني يقدم خدمات تثقيفية توعوية؛
- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد لجهات مختلفة؛
- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد.

• النتائج المرصودة والمحقة عبر السنوات في سبيل مكافحة الفساد

بناء على ما سبق نستنتج أن الحكومة السنغافورية اتخذت العديد من الإجراءات، السياسات والقوانين الصارمة لمحاربة الظاهرة، وهذا ما جعل من البلد نموذجا يحتذى به في النزاهة والشفافية. وفيما يلي أهم النتائج المرصودة عبر السنوات في سبيل مكافحة الفساد:

- محافظة دولة سنغافورة على ترتيبها المرتفع والجيد ضمن مؤشرات مدركات الفساد التابعة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث بلغت 83 نقطة من أصل 100 نقطة وهذا حسب آخر تقرير رُصد في ديسمبر 2023 (TRading Economics، 2023)؛
- مشاركة دولة سنغافورة في مؤتمرات دولية واتفاقيات لمكافحة الفساد؛
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد من خلال تبسيط الإجراءات والمعاملات الحكومية؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض مستوى الفساد في البلد؛
- امتلاك دولة سنغافورة لقوانين صارمة لمحاربة الفساد ك قانون Prevention Corruption Act؛
- الاعتماد على مكتب التحقيقات CPIB كمكتب وحيد للتحقيق في قضايا الفساد على مستوى القطاعين العام والخاص؛
- محاكمة وسجن العديد من المسؤولين في قضايا فساد عبر السنوات، وهذا ما يعكس جدية الحكومة في تطبيق القانون والعدالة والرغبة في التخلص من الفساد.

2.IV. عرض تجربة مجلس المحاسبة في مواجهة الفساد المالي في الجزائر ومقارنتها بتجربة سنغافورة

وبعد تصميمنا لاستمارة الأسئلة وإجراء المقابلة الميدانية الشفهية مع مجموعة من موظفي مجلس المحاسبة بالغرفة الإقليمية لولاية ورقلة، فقد ركزنا على مجموعة من الأبعاد للمقارنة وتمثلت هذه الأبعاد في كل من: الهيئات المتخصصة في مجال مكافحة الفساد، السياسات والتشريعات المعتمد عليها، مستوى التعاون

مع وسائل الاعلام، الرقابة القبلية الوقائية، الإمكانيات المادية والبشرية وفي الأخير توصلنا إلى جملة من النتائج.

الجدول (01): المقارنة ما بين تجربة سنغافورة والواقع المطبق في مجلس المحاسبة

الأبعاد	تجربة دولة سنغافورة	الواقع المطبق في مجلس المحاسبة
الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد والحدّ منه	مكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة (CPIB): يعدّ الوكالة الوحيدة المستقلة المسؤولة عن التحقيق والوقاية من الفساد في سنغافورة.	مجلس المحاسبة: هيئة رقابية تتمتع بالاستقلال المالي في تسييره وتنظيمه، حيث يُزود بالموارد المالية والبشرية لمراقبة وتنفيذ القوانين المالية.
السياسات والتشريعات المعتمد عليها	الاعتماد على قوانين صارمة من أبرزها قانون منع الفساد Prevention Of Corruption ويعدّ هذا القانون من أكثر القوانين الصارمة في العالم، حيث يمنح هذا القانون لمكتب التحقيقات صلاحيات واسعة للتحقيق في الفساد.	الاعتماد على الأمر 20-95 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، حيث يخول هذا الأمر صلاحيات إدارية وقضائية ويمنحه اختصاص شامل للرقابة على كل الأموال العمومية.
الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة	-الإمكانيات المادية: هناك تمويل كافٍ يتمتع به مكتب التحقيقات، فالحكومة السنغافورية تخصص ميزانية ضخمة للمكتب للقيام بمهامه الرقابية والتحقيق في قضايا الفساد. -الإمكانيات البشرية: هناك كفاية تامة من ناحية التعداد البشري، فمكتب CPIB يضمّ ويوفر نخبة من الموظفين والقانونيين المختصين في العلوم الجنائية. -التقنيات والبرامج المعتمد عليهم: فسنغافورة تعتمد على أهم البرامج والتقنيات الحديثة أهمها: تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ تقنيات التشفير والحماية الرقمية؛ الروبوتات والبرمجيات الذكية؛ تقنيات تحليل الصوت والفيديوهات.	-الإمكانيات المادية: فحسب إجابات المستجوبين فإن الإمكانيات المادية متوفرة بمجلس المحاسبة ولا حرج فيها ومن بين الوسائل المادية المستعملة والمتوفرة نجد الحواسيب، الطابعات، مكاتب، كراسي.... -الإمكانيات البشرية: فمجلس المحاسبة وحسب إجابة المستجوبين يعاني من نقص في التعداد البشري (موظفي مجلس المحاسبة) وبالضبط في الغرفة الإقليمية لولاية ورقلة. -التقنيات والبرامج المعتمد عليهم: يتبين لنا أن مجلس المحاسبة يعتمد على تقنيات وبرامج محينة بصفة دائمة ومستمرة لرصد وتحليل السجلات المالية للكشف عن مؤشرات الفساد ومن أهم البرامج المستخدمة في المجلس نجد: وجود قاعدة بيانات خاصة بمتقاضي مجلس المحاسبة (الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين)؛ وجود شبكة داخلية خاصة فقط بموظفي مجلس المحاسبة (INTRANET)؛ نظام معلومات خاص جاري تجهيزه خاص فقط بمجلس المحاسبة سيتم إصداره قريبا.
الرقابة القبلية الوقائية	تعتمد سنغافورة على سياسة وقائية في مجال مكافحة الفساد ومن أهم التدابير نجد: -تزويد الموظف العام بقائمة الأفعال التي	فحسب إجابات المستجوبين فمجلس المحاسبة لا يعتمد على رقابة قبلية وقائية بل يكفي برقابة بعدية فقط.

فرغم وجود موقع الكتروني خاص بمجلس المحاسبة إلا أنه غير مُستغل لتقديم خدمات تهدف للتعريف بالفساد، مظاهره وكيفية تجنب الوقوع في الفساد أو حتى طرق الحد منه. بل يستخدم الموقع لنشر التقارير السنوية للمجلس، حيث يمكن للجمهور الاطلاع على التقارير.	ينبغي تجنبها وتلك التي يجب عليه اتباعها كي يتفادى ارتكاب الفساد؛ - يقدم مكتب التحقيقات من خلال موقع إلكتروني جملة من الخدمات التثقيفية التفاعلية للتعريف بالفساد ومظاهره؛ - يتيح موقع CPIB خدمات إلكترونية كمنشورات، خطابات وعروض تقديمية ذات صلة بمظاهر الفساد؛ - اعتماد المكتب على حملات توعية وقائية مصورة بطريقة احترافية وجذابة من ناحية الشكل والمضمون.	
وحسب إجابة المستجوبين ليس هناك أي تعاون بين مجلس المحاسبة ووسائل الإعلام للقيام بحملات توعية بمخاطر الفساد وآثاره السلبية على مختلف جوانب الحياة.	للدولة سنغافورة عدة تعاونيات مع وسائل الإعلام بهدف نشر الوعي والوقاية من الفساد ك: - تقديم خدمات إلكترونية تمكن المجتمع المدني من الإبلاغ عن وقائع الفساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ - وجود تعاون ما بين المكتب ووسائل الإعلام من خلال القيام بحملات توعية كحملة تحمل شعار "مواطن شريف يعني أمة شريفة".	التعاون مع وسائل الإعلام

المصدر: من إعداد الباحثين

3.IV. مناقشة نتائج الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع تجربة سنغافورة في الحد من الفساد المالي وبعد رصد إجابات المستجوبين وبعد عرض نتائج الدراسة التي تمّ التوصل لها وتحليلها، نقوم فيما يلي بربط نتائج الدراسة بالفرضيات الموضوعية.

• الهيئات المتخصصة

بالنسبة لدولة سنغافورة وجود هيئة رئيسية واحدة مكلفة بالتحقيق في قضايا الفساد على مستوى الدولة وتسمى بمكتب التحقيقات في الممارسات الفاسدة CPIB وهذا المكتب هو المسؤول الأول أمام رئيس الوزراء.

أما بالنسبة للجزائر فهناك مجموعة من الهيئات المكافحة للفساد بما فيها مجلس المحاسبة، فهو الذي يعنى بالرقابة المالية ومراقبة استخدام الأموال العامة. فوجود عدة هيئات تقوم بمكافحة الفساد قد يسبب بإحداث آثار سلبية منها:

- تضارب الصلاحيات ما بين الهيئات؛
- ضعف التنسيق ما بين الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد؛
- ارتفاع التكاليف الإدارية والمالية؛

- صعوبة تحديد المسؤولية في حالة فشل أي جهد في مكافحة الفساد.

• السياسات والتشريعات المعتمد عليها

اعتماد سنغافورة على قانون صارم يسمى بقانون منع الفساد الذي تمّ اقراره أول مرة عام 1960 وتمّ تعديله عدة مرات لتعزيز قدرته وفعاليتها، ويغطي هذا القانون الصلاحيات الرقابية لمكتب التحقيقات، العقوبات على المدانين وحماية المخبرين. ويمنح هذا القانون الصلاحيات التامة والمطلقة للمكتب للتحري والاطلاع على السجلات المالية سواء في القطاع العام أو الخاص.

أما بالنسبة لمجلس المحاسبة ومن خلال أجوبة المستجوبين توصلنا إلى أن للمجلس كلّ الصلاحيات والتشريعات للكشف عن حالات الفساد المالي بالقطاع العام، إلّا أن الإشكال المطروح يتمثل في التغيير الدائم للصلاحيات التي يتمتع بها المجلس؛ فحسب قانون رقم 32-90 تمّ تقليص صلاحيات المجلس لحدّ كبير ومع صدور قانون 20-95 تمّ استرجاع المجلس لصلاحياته الكاملة، وهذا ما يخلق تذبذب وعدم استقرار في صلاحيات المجلس. إضافة إلى إشكالية وجود استثناءات لعدم قدرة المجلس للقيام بعمليات الرقابة والاطلاع على السجلات المالية والإدارية كاستثناء بنك الجزائر وذلك بموجب قانون 02-10 وهذا حسب آخر تعديل دستوري سنة 2020. فالإشكال المطروح لماذا هناك استثناءات؟ وانطلاقا مما سبق نستنتج بأن مجلس المحاسبة لم يصل بعد إلى الصلاحيات المطلقة للتحري والاطلاع على السجلات المالية والوثائق الإدارية.

• الإمكانيات المادية والبشرية

توفر كلّ الإمكانيات المادية والبشرية وكذا الاعتماد على برامج وتقنيات حديثة ومتطورة على مستوى مكتب التحقيقات السنغافوري، وهذا ما يؤدي إلى وجود مجموعة من الآثار الإيجابية أهمها:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة بفضل كفاية التعداد البشري؛
- تتبع الأموال والمعاملات بشكل دقيق بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- التنبؤ بالفساد واكتشافه بأسرع وقت وهذا بالاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي؛
- رقابة فعالة وصارمة على العمليات الإدارية والمالية.

أما بالنسبة لمجلس المحاسبة وبالأخص الإمكانيات المادية، فهناك بنية تحتية تتكون من تجهيزات حديثة ومكاتب كالأثاث المناسب وبرامج متخصصة فحسب إجابات المستجوبين فالمجلس يتوفر على إمكانيات كافية ولا حرج فيها. عكس الإمكانيات البشرية التي تعاني نقص في التعداد البشري وحسب التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2021 نجد بأن: عدد قضاة يبلغ 204 ووجود 14 مدقق مالي و46 من مستخدمي كتابة الضبط، إضافة إلى وجود 10 قضاة في وضعية انتداب في المؤسسات العمومية والإدارات، ويعدّ هذا التعداد ناقص وغير كافٍ مقارنة بالأعمال الرقابية وحجم الميزانيات المراقبة.

في حين أن المجلس يعتمد على برامج وتقنيات محيّنة باستمرار وهذا ما يؤدي إلى وجود عدة آثار إيجابية أهمها:

- يسهل من اكتشاف التصرفات المشبوهة والغير المتزنة؛
- يساهم استخدام التقنيات الحديثة في الوصول إلى المعلومات بشكل أسرع وأسهل مما يقلّل من فرص الفساد؛
- بناء بنية أكثر نزاهة ومصداقية للأعمال الرقابية؛

- رصد وتحليل السجلات المالية بشكل شامل وفعال.

● الرقابة القبلية الوقائية

- اعتماد دولة سنغافورة على رقابة وقائية قبلية يوفر العديد من الآثار الإيجابية أهمها:
- التدخل المبكر لمكتب التحقيقات يمنع حدوث الفساد بدلا من معالجته بعد وقوعه؛
- تنفيذ إجراءات وقائية يساهم في تبسيط العمليات الحكومية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية؛
- زيادة ثقة الجمهور في الحكومة والمؤسسات العامة؛
- منع الفساد قبل حدوثه يقلل من التكاليف المادية.

أما بالنسبة لمجلس المحاسبة فيؤكد المستجوبون بعدم وجود رقابة قبلية للمجلس وهذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود بعض الإشكاليات أهمها:

- تأخر اكتشاف الفساد وقد يظل مخفيا لفترات طويلة؛
- تأثير العلاقات مع دول أخرى تعتمد على الشفافية والنزاهة في تعاملاتها الدولية؛
- التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ارتفاع تكاليف القيام بالرقابة بهدف كشف الفساد ومجاريته.

● التعاون مع وسائل الاعلام

- لدولة سنغافورة العديد من التعاونيات مع وسائل الاعلام، فهذه الأخيرة تلعب دورا حيويا في تعزيز الشفافية والمساءلة وتبسيط الضوء على القضايا المتعلقة بالفساد ومن أهم الآثار الإيجابية لهذا التعاون نجد:
- نشر وسائل الاعلام للمعلومات المتعلقة بنشاط الحكومة هذا ما يزيد من شفافية العمليات الحكومية ويقلل فرص الفساد؛
 - تساهم وسائل الاعلام في توعية الجمهور بمخاطر الفساد وتأثيره السلبي على المجتمع والاقتصاد؛
 - زيادة الضغط على الحكومة لتعزيز جهودها في مكافحة الفساد؛
 - تساهم تقارير وسائل الاعلام المنشورة في توعية الجمهور بمخاطر الفساد وتأثيره السلبي على المجتمع والاقتصاد.

أما بالنسبة لمجلس المحاسبة وحسب رأي المستجوبين فعدم وجود تعاون ما بين مجلس المحاسبة ووسائل الاعلام يؤدي إلى وجود العديد من الآثار السلبية منها:

- تراجع الثقة العامة في الحكومة بسبب غياب التعاون مع وسائل الاعلام؛
- استمرار الفساد لفترة أطول دون أن يكون هناك كشف أو مساءلة؛
- انتشار الفساد داخل المؤسسات الحكومية بسبب عدم وجود وسائل إعلام فعالة للإبلاغ عن الممارسات غير القانونية.

V- الخاتمة :

وفي ختام الورقة البحثية يمكن القول بأن تجربة سنغافورة في مكافحة الفساد المالي تجسّد نموذجاً فعالاً لتحقيق النزاهة والشفافية، حيث يمكن لمجلس المحاسبة وبالرغم من محدودية صلاحياته الاستفادة من التجربة السنغافورية والاعتماد عليها بما يتلائم والتشريعات المحلية. فجلس المحاسبة مؤسسة دستورية تهدف لحماية المال العام من الفساد المالي، لذلك لابدّ من توفير الاستقلالية، الكفاءة والموارد المادية والبشرية الكافية للمجلس ودعم جهوده بتشريعات قوية لتعزيز دوره في مكافحة الفساد المالي وتحقيق الشفافية والنزاهة في المؤسسات العمومية.

1.IV. نتائج البحث :

- ومن خلال دراستنا تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- يمثل مجلس المحاسبة هيئة رقابية على المال العام، تهدف إلى مراقبته، حمايته وتسييره وفق مبادئ الشفافية والنزاهة؛
- تعدّ تجربة سنغافورة من أكثر التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفساد المالي من خلال مكتب التحقيقات CPIB؛
- يعاني مجلس المحاسبة من نقص في الموارد البشرية (التعداد البشري) مقارنة بالأعمال الرقابية وحجم الميزانيات المراقبة؛
- يُحسب لمجلس المحاسبة بأنه في تطور مستمر ودائم من حيث التقنيات والبرامج المعتمد عليها، فالمجلس في مرحلة تجهيز وإعداد نظام معلومات خاص فقط به سيتم إصداره قريباً.

2.IV. مقترحات البحث :

- وبناء ما تمّ التطرق إليه في الدراسة سنحاول تقديم بعض الاقتراحات أهمها:
- إعادة النظر في العقوبات المطبقة من طرف مجلس المحاسبة؛ فلا بدّ من إعطاءها الطابع الرديء؛
- اعتماد مجلس المحاسبة على تجربة سنغافورة الرائدة في مجال مكافحة الفساد المالي بما يتلائم مع التشريعات المحلية والإطار القانوني للجزائر؛
- لابدّ من زيادة التعداد البشري (قضاة، مدققين ماليين) لمجلس المحاسبة ليتناسب والأعمال الرقابية المنجزة من قبلهم؛
- لا يجب فقط على مجلس المحاسبة الاكتفاء بالرقابة البعيدة بل يجب عليه القيام بالرقابة القبلية الوقائية على الأموال العمومية، وذلك لأن الرقابة القبلية تكلف أقل جهد، وقت وتكلفة؛
- أن يكون هناك تعاون واتحاد ما بين مجلس المحاسبة ووسائل الاعلام لنشر الوعي حول مخاطر وأضرار الفساد وهذا كله في سبيل الحدّ من ظاهرة الفساد.

VI- الإحالات والمراجع :

- Binlin, J. (2012). Government Auditing and Corruption Control: Evidence From China's Provincial Panel Data. *China Journal Of accounting Research*(5), 163-186.

- Myint, U. (2000). CORRUPTION: CAUSES, CONSEQUENCES AND CURES. *Asia-Pacific Development Journal*, 7(2), 33-58.
- Svend H, R. (1942). Embezzlement: Pathological Basis. *Journal Of Criminal Law and Criminology*, 32(4), 411-423.
- Tanzi, V. (1998). *Corruption Around The World: Causes, Consequences, Scope, And Cures*. IMF Working Paper International Monetary Fund.
- *TRading Economics*: سنغافورة- الفساد- مؤشرات الفساد، من مؤشرات الفساد، 2024, 06 22 تاريخ الاسترداد (12, 2023).
<https://ar.tradingeconomics.com/singapore/corruption-index>
- Vincent, L. (2018). An overview Of Singapore's Anti-Corruption Strategy And The Role Of the CPIB In Fighting Corruption. *Resource Material Series*(104), 92-98.
- Zegervan, d. (2021). Singapore's Corrupt Practices Investigations Bureau: Guardian Of Public Integrity. *Crooked Cops To Valued Institution*, 3(1), 63-81.
- أحلام قراوي. (2020). عرض التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد كتجربة رائدة عالمية. *مجلة المنهل الاقتصادي*, 3(2), 128-121.
- أحمد علي جمعة. (2009). *الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- اسماعيل سني. (2014). المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة ودورها في تحسين الرقابة المالية العليا-دراسة تطبيقية على مجلس المحاسبة الجزائري. أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد ومالية دولية. المدينة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة يحي فارس.
- الحواس كعبوش. (2017). الفساد: قراءة نظرية في المفهوم والأبعاد. *مجلة مدارات سياسية*, 1(1), 141-159.
- العياشي زرار. (2021). الفساد وأخلاقيات العمل. *دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع قسنطينة، الطبعة الأولى، الجزائر*.
- أمين لطفي. (أكتوبر، 2015). تطبيق نموذج سنغافورة في مكافحة الفساد في مصر. تاريخ الاسترداد 15 06, 2024، من مكتب محاسبون قانونيون ومستشارون: <https://draminlotfyoffice.com/details/930>
- باديس بوسعيد. (2015). مؤسسة مكافحة الفساد في الجزائر. أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة مولود معمري.

- حياة شتوان. (2022). الرقابة البعيدة لمجلس المحاسبة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر. مجلة المحلل القانوني، 4(2)، 37-22.
- خضير خبيطي. (2021). نحو تفعيل التدقيق الحكومي كآلية لتعزيز الحوكمة في القطاع العام- دراسة ميدانية لحالة الجزائر. أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص محاسبة مالية . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- راضية مسعود. (2018). دور مجلس المحاسبة في حماية المال العام من الفساد في التشريع الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 3(3)، 578-565.
- رضوان دوداح. (2014). الفساد الاداري: مفهومه، مظاهره وسبل معالجته. مجلة دراسات اقتصادية، 29(1)، 168-157.
- رفيقة صباغ، وفريدة بن أشهنو. (2020). تجارب رائدة في محاربة الفساد دراسة حالة لتجربة سنغافورة ونيجيريا. مجلة الاقتصاد والمناجمنت، 19(2)، 76-60.
- صبرينة عصام. (2023). مجلس المحاسبة آلية لرقابة تسيير الأموال العمومية في القانون الجزائري. مجلة دراسات وأبحاث، 15(3)، 126-111.
- عبد الفتاح خضر. (1999). جرائم التزوير والرشوة في المملكة العربية السعودية. الرياض، المملكة العربية السعودية: مطبعة السفير للنشر والتوزيع.
- علاء حسين علوان الشافعي. (2020). دور التدقيق الداخلي للحد من الفساد الاداري والمالي- دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب. مجلة الريادة للمال والأعمال، 1(2)، 72-60.
- فاطمة بن الدين. (2017). مجلس المحاسبة كآلية رقابة للحد من الفساد في الجزائر. مجلة دراسات في الوظيفة العامة، 2(2)، 17-1.
- محمد أمين بربري، و خديجة بن بوعلي. (2017). أهمية التدقيق الالكتروني في تعزيز أداء الحكومة الالكترونية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 1(1)، 50-34.
- محمد بن العربة . (2017). دور التدقيق الحكومي في ترشيد النفقات العمومية بالجزائر. أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التسيير المحاسبي والتدقيق. أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أحمد دراية.
- مراد سكالك. (2012). الفساد المالي والاداي وآليات مكافحته مع الاشارة إلى حالة الجزائر. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 4(2)، 55-42.

- مروة الشاذلي. (2021). الرقابة المالية ودورها في حماية المال العام والتصدي للفساد (الإصدار 1). القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المكتب العربي للمعارف للنشر والتوزيع.
- ملياني بغدادي مولاي. (2017). آليات مكافحة الفساد (الإصدار 1). وهران، الجزائر: دار القدس العربي للنشر والتوزيع.